محليا يتم بهدوء لصالح السكان يمكن ان ينجح . ان التنازع على الضفة الغربية بين الاردن و م.ت.ف. واسرائيل قد يؤجل الحل السياسي الى سنوات طويلة...واستمرار الحكم العسكري قد يكون ثقيلا على السكان وأما الادارة الذاتية فقد تكون أسهل بالنسبة لهم وللحكم العسكري...» (المصدر نفسه) .

وتفيد آخر الانباء ، التي نشرت حول هذا الموضوع ، « ان خطة اقامة الحكم الاداري الذاتي ستدخل طورا عمليا ... فقد تم تعيين مدراء عامين عرب في مكاتب الحكومة في المناطق [المحتلة] ، وبعد ذلك تمت اتصالات معهم من قبل رجال الحكم العسكري بهدف اقناعهم بتولي مناصب ضباط ادارة في مكاتب الحكومة المختلفة . وقد تردد هؤلاء خوفا من منظمات التخريب ، ولكن بعد ذلك ، وافق جزء منهم ... وسيجري تنفيذ هذه الخطة بالتدريج، ومن خلال أخذ الجو السياسي في المنطقة بالاعتبار ...وفي المرحلة الاولى سيتم التأكيد على غزة حيث ان امكانية التنفيذ فيها أسهل ... » (توفيق خوري ــ يديعوت أحرونوت ، ١٩٧٥/٣/١٧) . ولكن على الرغم من ذلك ، لم تذكر المصادر الاسرائيلية ــ وعلى غير عادتها في مثل هذه الاحوال ــ اسما واحدا من بين الذين « وافقوا » على تولي هذه المناصب .

مخطط الزعامة « البديلة » والقيادة السورية ــ الاسرائيلية المشتركة

اثار اقتراح الرئيس السوري حافظ الاسد ، يوم ١٩٧٥/٣/٨ ، اقامة قيادة سورية ــ فلسطينية ، سياسية وعسكرية ، مشتركة ردود فعل عديدة لدى مختلف الدوائر الاسرائيلية . ويبدو ان بعضهم زاح يبحث في هذا الاقتراح عن مبررات لتنشيط مجرى اقامة الزعامة « البديلة » في المناطق المحتلة من جهة ولتقوية الاستيطان في تلك المناطق من جهة اخرى . كذلك حاول أكثر من معلق اسرائيلي الدس بين سوريا والفلسطينيين ، بينما أعلن بعضهم انه حتى وان كان هدف الاقتراح التغلب على عقبة تمثيل الفلسطينيين في جنيف ، بواسطة الحاقهم بالوفد السوري، فان الفلسطينيين لن تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية وحدها . وفي الوقت نفسه اشارت بعض المصادر الاسرائيلية الى امكانية استغلال مثل هذا الاقتراح من قبل اسرائيل لعرقلة الانسحاب من المناطق المحتلة .

انطلاقا من هذه المواقف ، جاء قول الجنرال المتقاعد متياهو بيليد (معاريف ، ١٩٧٥/٣/١٤) في معرض تعليقه على انشاء القيادة المشتركة ، ان « هناك خسارة للفلسطينيين في هذا الاقتراح ، اذ ستكون لدى الاسرائيليين الذين عارضوا قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية حجة جديدة ، وهي أن الضفة الغربية ستصبح محافظة سورية ، وستكون بمثابة تقريب للحدود السورية الى اسرائيل ... وقد يبدي سكان الضفة تحفظهم على مثل هذه الخطوة ... » . واضاف بيليد ، بعد ان أشار الى المخطط المرسوم « في الحكومة ، او في وزارة الدفاع بالذات ، حول اعطاء الحكم الاداري المستقل لعرب الضفة الغربية ... » ، ان اقامة القيادة السورية الفلسطينية المشتركة قد « تطمس القضية الفلسطينية في متاهات الصراعات العربية، وهذه ستكون فرصة للتأكيد على القيادة الواقعية في الضفة ... » . وختم بيليد مقاله قائلا : « ... اذا حدث التطور المزدوج : خضوع م. ت. ف. للمناورات السورية من جهة ، واعطاء نوع من الاستقلال لعرب الضفة الغربية من جهة اخرى ، فان هذا التطور قد يضع الموضوع الفلسطيني على أساس ايجابي جدا بالنسبة للاسرائيليين والفلسطينيين » (المصدر نفسه) .

والواضح ان اسرائيل في ربطها بين اقتراح القيادة المشتركة وبين مخطط « الحكم الاداري الذاتي » تأمل في أن « تعود الكرة الفلسطينية الى أيدي الدول العربية ... كما كان الامر قبل حرب حزيران ١٩٦٧ » (المصدر نفسه) . وبهذا سيزيد عدد « الاطراف المطالبة » بالضفة الغربية وقد تظهر فيما بينها تناقضات جديدة ، مما سيؤجل الحسم حول مصيرها . والواضح ان اسرائيل تسعى الى استغلال هذا التأجيل لفرض المزيد من الحقائق التوسعية في هذه المناطق ، « ... فالمسافة بين اقتراح مشروع القيادة المشتركة وبين تحقيق هذا الاقتراح طويلة . والمسافة بين تحقيق القيادة المشتركة وبين مؤتمر جنيف طويلة ايضا » (اريئيل غيناي ــ يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٣/١١) .

على أية حال ، نرى من المناسب رصد مختلف